

تقييم السياسة العامة التشغيلية في الجزائر (2014 - 2016) بتطبيق تقنية الإطار المنطقي المطول.

Opérationnel Policy Assessment in Algeria (2014-2016) By applying the verbose logical framework technique



د/ أسماء صالحي^{*1}

¹ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الجزائر)

asmasalhi903@gmail.com

د/ حليلة موساوي²

² المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الجزائر)

moussaoui.halima@enssp.dz

تاريخ النشر: 2023/06/04

تاريخ القبول: 2023/05/31

تاريخ الارسال: 2023/04/27

ملخص: تهدف الدراسة الى تقديم أهم الجوانب المعرفية لسياسة التشغيل، ثم تحاول رصد أهم البرامج والأجهزة للسياسة التشغيلية في الجزائر (2014-2016) خاصة وأن هذه الفترة عرفت الكثير من التغيرات السياسية والاقتصادية منها مرض الرئيس بوتفليقة وانخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية التي شكلت تهديدا للحفاظ على السلم الاجتماعي في الجزائر.

وفي الأخير تحاول الدراسة تقييم السياسة العامة التشغيلية في الجزائر بتطبيق نموذج من نماذج تقييم السياسات العامة "الإطار المنطقي المطول" بهدف الوصول إلى النتائج التي يمكن قياسها لفهم أسباب أزمة البطالة في الجزائر والعلاقة بينها وبين سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: سياسة التشغيل، البرامج، التقييم، الجزائر، نموذج الإطار المنطقي المطول.

تصنيف جال: P2، P3.

Abstract: The study aims to provide the most important cognitive aspects of the employment policy, and then tries to monitor the most important programs and devices of the operational policy in Algeria (2014-2016), especially since this period has known many political and economic changes, including the illness of President Bouteflika and the decline in oil prices in international markets, which posed a threat to maintaining.

key words: Employment policy, programs, evaluation, Algeria, lengthy logical framework model.

JEL classification: p2...; ...p3;

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن دراسة السياسات العامة تتطلب الكثير من المعارف والدقة في فهم المقاربات والنماذج لتشخيص المشكلة ومعالجتها وفق الأهداف الاستراتيجية المسطرة بشأن هيكلية صناعة القرار، إضافة إلى الجانب المؤسسي والقانوني، وكذا التمكن العميق لمختلف الفاعلين في اتخاذ القرار، ولا يمكن اغفال العامل الخارجي في عملية رسم السياسة العامة، لذا إن تشخيص السياسات العامة القطاعية ومنها السياسة العامة التشغيلية تعد من القضايا المركزية، اعتباراً أن التشغيل مطلب اجتماعي، خاصة وأن الجزائر كغيرها من الدول تعاني من أزمة البطالة، وهذا بسبب الاختلالات والفجوة بين البرامج والاستراتيجيات ومخرجات سوق العمل.

وقد شهدت الجزائر تطورات عديدة خاصة بعد التحولات السياسية التي عرفتھا الدول العربية 2011، إذ لجأت الجزائر إلى تبني مجموعة من الإصلاحات ضمن المخططات التنموية التي رسمت في أجندة الحكومة الجزائرية، إضافة لمحاولتها الاندماج في الاقتصاد العالمي والانتقال إلى اقتصاد حر الذي يعتمد على حرية المبادرة وإشراك القطاع الخاص كشريك فعال، كما يلاحظ كقراءة للإحصائيات المقدمة من الجهات المختصة في الجزائر منها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي أن نسبة البطالة في الجزائر لا تزال مرتفعة، رغم المجهودات المبذولة في إطار تخفيض معدلات البطالة.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

إن اختيار هذه الدراسة من الجانب العلمي التطبيقي يهدف إلى تدعيم الدراسات السابقة بتفسيرات ونتائج يمكن من خلالها التعمق في تشخيص مشكلة البطالة في الجزائر، إضافة إلى الأهمية التي تحتلها السياسات العامة في الدراسات السياسية، خاصة وأن أغلب الدراسات تركز على الجانب التحليلي، في حين أن السياسات العامة تحتاج إلى تبني نماذج لتشخيص المشكلة ومنها نموذج الإطار المنطقي المطول، وهذا بمثابة إضافة علمية في الدراسات البحثية العلمية.

الإشكالية: ما مدى فعالية البرامج المسطرة ضمن المخططات التنموية 2014-2016 في تخفيض نسبة البطالة بالجزائر؟

المنهج المعتمد: اعتمدت دراستنا: منهج التحليلي للإلمام بالإطار المفاهيمي لمحور الدراسة المتمثل في السياسة العامة التشغيلية وأهم البرامج المسطرة في الجزائر، إضافة إلى تقييم السياسة العامة التشغيلية وفق نموذج الإطار المنطقي المطول بهدف تحديد المدخلات والمخرجات والأثر.

الفرضية: كلما كانت الأهداف الاستراتيجية المسطرة وفق أجندة الحكومة ثابتة كلما تم تخفيض نسبة البطالة في الجزائر.

تقسيم العمل:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة: التقييم، سياسة التشغيل

المحور الثاني: أهم برامج وأجهزة سياسات التشغيل في الجزائر

المحور الثالث: السياسة العامة التشغيلية في الجزائر - دراسة تقييمية-

1. الإطار المفاهيمي لدراسة: التقييم، سياسة التشغيل

من خلال هذا المحور سيتم التطرق إلى الإطار النظري المفاهيمي لتقييم السياسة العامة وسياسة التشغيل وهذا من خلال تقديم تعريف لكل منهما، ومن ثم تناول أهداف سياسة التشغيل، وفي الأخير سيتم التطرق لأبعاد السياسة التشغيلية.

1.1 مفهوم التقييم:

لقد تعددت التعاريف حول مفهوم التقييم، ولم يتم لحد الآن الاتفاق على تعريف واحد ودقيق، نذكر منها:

قدمت "أمني قنديل في كتابها" مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي "تعريف التقييم من الناحية اللغوية إلى "تقدير قيمة الشيء"، واعتبرته: "عملية بحث تطبيقية لجمع وتحليل الدلائل التي تصل بنا إلى تقدير أو الحكم على برامج، وسياسات، ونوعية أو خطة، أو قيم أو أشخاص". (قنديل، 2010، صفحة 27)

قدم Rosina Salerno في مقاله الموسوم بـ «Question and Answers on Evaluation» تعريفا لتقييم: هو تقييم منهجي وحيادي قدر الإمكان لنشاط، أو مشروع، أو برنامج، أو موضوع، أو مجال تشغيلي، يركز على الإنجازات، ودراسة سلسلة النتائج والعمليات والعوامل السياقية، من أجل فهم الإنجازات أو عدم وجودها. (Salirno)

1.2 أنواع التقييم:

1. التقييم الكمي: يركز على الكم، أي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتبر المادة الخام التي يحبذها ممارسو هذا المنهج، ويتم استعمال الجداول ومختلف مؤشرات القياس، كما يتم اللجوء إلى المقارنات بين السياسات العمومية خلال مراحل زمنية معينة.

2. التقييم النوعي: يتأسس على تفسير الأيديولوجية أو النظرية التي تؤطر البرنامج أو السياسة، والبحث عن العلاقة بين النظام والقيم. (موسى، 2019، صفحة 166)

1.3 معايير التقييم: (Salirno، الصفحات 1-3)

1. الملائمة: ما قيمة التدخل فيما يتعلق بالاحتياجات الرئيسية الأخرى لأصحاب المصلحة، والأولويات الوطنية، وسياسات الشركاء الوطنيين والدوليين (بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، والخطط الإنمائية الوطنية).

2. الكفاءة: هل يستخدم البرنامج الموارد بأكثر الطرق اقتصادا لتحقيق أهدافه؟

3. الفعالية: هل يحقق النشاط نتائج مرضية فيما يتعلق بالأهداف المعلنة؟

4. الأثر: ما هي نتائج التدخل "لأثار الإيجابية المقصودة وغير المقصودة" بما في ذلك الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على الأفراد والمجتمعات والمؤسسات؟
5. الاستدامة: هل من المرجح أن تستمر الأنشطة المنفذة وتأثيرها عند سحب الدعم الخارجي، فهل سيتم تكرارها أو تكييفها على نطاق أوسع؟

2. سياسة التشغيل

قبل التطرق إلى مفهوم سياسة التشغيل سنتطرق أولاً لتعريف السياسة ومن ثم التشغيل على التوالي.

السياسة: تشير إلى العمليات التي ينطوي عليها السلوك الإنساني والتي يتم عن طريقها إنهاء حالة الصراع بين (الخير العام) ومصالح الجماعات، وغالباً ما يتضمن ذلك استخدام القوة أو أية صورة من صور الكفاح، وقد يقتصر استخدام المصطلح على الإشارة إلى العمليات التي تظهر داخل الإطار النظامي للدولة (غيث، 2006، صفحة 309)

التشغيل: يقصد به السعي إلى إيجاد عمل لكل من يطلبه، والتشغيل يقود بالضرورة إلى مفهوم الموارد البشرية والقوى العاملة لأن اهتمامه ينصب على هذه الفئة تحديداً من ناحية اشتغالها، بطالتها، توزيعها فالميدان... (خالد، 2018، صفحة 10).

كما يمكن تعريفه بأنه "ذلك النشاط الذي يستدعي تجديد يد عاملة مؤهلة وكفؤة، ودعوة الأفراد المترشحين لوضع طلباتهم لملاً تلك المناصب الشاغرة".

أما سياسة التشغيل: هناك العديد من التعاريف التي جاءت في إطارها نذكر منها تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE بأنها "مجمّل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج". (زايدي، 2017، صفحة 188)

2.2 أهداف سياسة التشغيل:

- تسعى سياسة التشغيل تحقيق جملة من الأهداف نذكر من بينها
- توفير فرص للعمل لكل فرد.
 - تنظيم علاقات العمل بين العمال بشكل يتوافق والقوانين والتشريعات المتعلقة بالعمل الخاصة بكل دولة.
 - خلق مناصب أكثر إنتاجية. (خالد، 2018، صفحة 13).
 - زيادة حجم الناتج القومي ورفع الفعالية الصناعية والاقتصادية.
 - رفع المستوى المعيشي للمواطنين عن طريق رفع دخل الأفراد.
 - توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الباحثة والراغبة في العمل.

- استقرار العمل، ويقصد به استدامة العامل في عمله وتقليص التغيرات التي تحدث لأدنى حد ممكن، وحمايته من الفعل التعسفي.
 - تنظيم أساليب ومواعيد ادخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.
 - التخفيف من حدة أزمة البطالة وآثارها السلبية قدر الإمكان. (زايدي، 2017، صفحة 188)
- 1.3. أبعاد التشغيل

يمكن من خلال هذا العنصر حصر أبعاد التشغيل في مجموعة من الأبعاد وهي كالتالي:

البعد الاجتماعي: يركز على القضاء على الآفات الاجتماعية بمختلف أنواعها التي كانت ناتجة عن ظاهرة البطالة التي هي منتشرة بصفة كبيرة بين الشباب، والعمل على توفير المناخ الملائم لإدماجهم في المجتمع، وابعادهم عن كل شيء يجعلهم عرضة للإقصاء والتمييز.

البعد الاقتصادي: يركز على ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري، أي القدرات الانتاجية للأفراد، لا سيما المؤهلة منها، بما يسمح بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة للوطن، وتطوير أنماط الانتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتج الأجنبي، ومواكبة التسارع التكنولوجي السريع.

البعد الهيكلي والتنظيمي: يقصد به اشراك كل الجهات والأطراف ذات العلاقة في اتخاذ القرارات الجماعية، خاصة في مجال التخطيط لتحقيق تنمية مستدامة، وكذا صنع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها. (زايدي، 2017، صفحة 190)

2. أهم برامج وأجهزة سياسات التشغيل في الجزائر:

اعتمدت الجزائر في إطار سياستها المعتمدة للقضاء على البطالة العديد من الآليات والأجهزة لتنفيذ هذه السياسات التي سيتم التطرق إليها فيما يلي:

1.2 الأجهزة التابعة لوزارة العمل والشغل والضمان الاجتماعي

1. الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 90/259 المؤرخ في 08/09/1990م المعدل والمكمل للأمر رقم 71/42 المؤرخ في 17/06/1971، فهي من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل، تقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل، من مهامها تنظيم وتوفير وتطوير سوق العمل الوطنية واليد العاملة والتأكد من أن لكل طالب عمل أو مستخدم خدمة توظيف فعالة وذات طابع شخصي، وتنطوي على جهازين تسييرهما وهما:

✓ جهاز المساعدة على الاندماج المهني DAIP: تم استحداثه وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 09/04/2008م، من خلاله يتم منح طالبي العمل المبتدئين فرصة لإدماجهم في المؤسسات العامة والخاصة وحتى الإدارات العمومية، وهذا بالدعم المالي الكامل من طرف الدولة، يتم تسيير الجهاز من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بالتعاون مع المديرية الولائية للتشغيل، ويتمنح الجواز ثلاثة أنواع من العقود وهي:

- عقد إدماج حاملي الشهادات CDA: الفئة المعنية هي حاملي شهادات التعليم العالي، والتقنيين السامين.
- عقد الادماج المهني CIP: يمنح لخريجي التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني.
- عقد تكوين- إدماج CIF: الفئة المعنية هي الشباب بدون تكوين أو تأهيل.
- 2. عقد العمل المدعم CTA: هو عقد عمل مدعم يدخل في إطار جهاز المساعدة على الادماج المهني وهو يمنح ثلاثة أنواع من العقود المشابهة لعقد DAIP وهي كالآتي:
 - عقد إدماج حاملي الشهادات (CTA/CID): الفئة المعنية هي حاملي شهادات التعليم العالي، والتقنيين السامين.
 - عقد الادماج المهني (CTA/CIP) : يمنح لخريجي التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني.
 - عقد تكوين- إدماج (CTA/CIF): الفئة المعنية هي الشباب بدون تكوين أو تأهيل.
- يتقاضى الشباب طالبي الشغل المبتدئين في هذا الإطار أجورا، وتساهم الدولة في أجر المنصب لمدة ثلاثة سنوات.
- 3. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: أنشئ بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 11/94 المؤرخ في 1094/05/26 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي، تعمل على تخفيف الآثار الناجمة عن تسريح العمال الأجراء، ومن الأجهزة التابعة له نجد:
 - 1.3. جهاز التأمين على البطالة: شرع الصندوق في تطبيق نظام تعويض البطالة لصالح العمال الأجراء الذين فقدوا مناصبهم بصفة لا إرادية، كما يسعى لبعث إجراءات احتياطية لتكثيف فرص رجوعه إلى العمل.
 - 2.3. جهاز دعم إحداث النشاطات: عكف الصندوق سنة 2004م على تنفيذ جهاز دعم 'حداث النشاط لفائدة البطالين أصحاب المشاريع البالغين من 35 و 50 سنة، في أواخر جوان 2010م اتخذت السلطات إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة المعنية تهدف أساسا لتطوير وتحويل ثقافة المقاوله بحيث أدخلت تعديلات تتضمن تخفيض مدة التسجيل في الوكالة ورفع الاستثمار من 5 مليون إلى 10 مليون دينار جزائري. (دادان، 2020، الصفحات 1087-1089)
- 4. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: أنشئ بناء على المادة الأولى م المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 1996/10/08 م من أهدافها:
 - تشجيع خلق النشاطات لأصحاب المبادرات الشباب.
 - تشجيع ترقية تشغيل الشباب.
 - تقديم لاستشارة لأصحاب المبادرات الشباب ودعمهم.
 - تقديم الدعم والاستشارة للشباب بخصوص القوانين المتعلقة بنشاطه.
 - مرافقة ومتابعة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الانجاز أو بعد الاستغلال.

2.2 الأجهزة التابعة لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة:

1. وكالة التنمية الاجتماعية: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 232/96 المؤرخ 29/06/1996م، هي هيئة عامة ذات طبيعة خاصة، تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية، تضم 11 فرع جهوي و276 خلية للشؤون الاجتماعية، من مهامها التكفل بجميع الإجراءات والتدخلات لصالح الطبقة الهشة والفقراء/ وكذا تقديم المشاريع ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة من طرف أي مجموعة أو كيان (دادان، 2020، الصفحات 1090-1092).

2. برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية ESIL: تم وضع البرنامج بمقتضى الرسامين التنفيذيين رقم 143/90 و 144/90 المؤرخان في 22 ماي 1990م، يهدف لوضع ترتيبات الاندماج المهني للشباب.

3. الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM: تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004م، تتمثل مهامها في تسيير الجهاز وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما (دادان، 2020، الصفحات 1095-1097) ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر، وكذا إبلاغهم بمختلف المساعدات الممنوحة لهم ومتابعة مشاريع المستفيدين.

3.2 الأجهزة التابعة لوزارة الصناعة والمناجم:

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: أنشأت بموجب الأمر الرئاسي رقم 03/01 المؤرخ في 20/08/2001م المتعلق بتطوير الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، وترتبط بصفة مباشرة برئاسة الحكومة من أبرز مهامها:

- ترقية الاستثمارات داخل الجزائر وخارجها.
- ترقية الفرص والامكانيات الاقليمية.
- متابعة تأسيس الشركات وانجاز المشاريع.
- مرافقة ودعم المستثمرين ومساعدتهم. (دادان، 2020، صفحة 1098)

2. السياسة العامة التشغيلية في الجزائر - دراسة تقييمية-

باستخدام تقنية الاطار المنطقي المطول

سيتم تقييم السياسات العامة التشغيلية في الجزائر بناء على الإحصائيات والمعلومات التي قدمت من موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالاعتماد على مصفوفة الإطار المنطقي التي تقوم بتحليل وتقييم السياسات التشغيلية من سنة 2014 إلى سنة 2016 وذلك لتفسير أسباب عدم ملائمة مخرجات البرنامج مع سوق العمل: (موقع وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، 2019)

2.3. تعريف تقنية الإطار المنطقي المطول:

نشأت تقنية الإطار المنطقي المطول في فترة السبعينيات بأمريكا، وعرفت انتشارا في أوساط كل المؤسسات الدولية، ثم تطورت بفضل اسهامات الأمم المتحدة وبالضبط خلال فترة الثمانينيات، ثم في الاتحاد

الأوروبي خلال فترة التسعينيات. (يزبك، شباط 2009)

وقد قدمت لها العديد من التعاريف منها:

- تقنية الإطار المنطقي هو عملية تحليلية منهجية لتخطيط المشاريع والبرامج وكذلك الاستراتيجيات

القطاعية أو القطرية. يساعد المنهج على: (The logframe Handbook)

- تحليل الوضع القائم، بما في ذلك تحديد احتياجات أصحاب المصلحة و الأهداف ذات الصلة.
- إنشاء علاقة سببية بين المدخلات والعمليات والمخرجات والنتائج والأهداف (المنطق الرأسي).
- تحديد الافتراضات التي يبني عليها منطق المشروع.
- تحديد المخاطر المحتملة لتحقيق الأهداف والنتائج.
- إنشاء نظام لرصد وتقييم أداء المشروع.
- إنشاء عملية اتصال وتعلم بين أصحاب المصلحة، أي العملاء / المستفيدين والمخططين وصناع القرار والمنفذين.

- الإطار المنطقي هو أداة مستخدمة على نطاق واسع لوصف العناصر الرئيسية للمشروع، فهو يعطي

إجابات على أسئلة حول: لماذا؟ وماذا؟ وكيف؟ للمشروع/ وأيضاً حول: من؟ وأين؟ ومتى؟، يتم تقديم

الوصف في شكل مصفوفة 4x4، وعرض الأهداف العامة طويلة المدى، والغرض من المشروع، والنتائج

متوسطة المدى، وأنشطة المشروع، بشكل منهجي في العمود الأول من المصفوفة (في منطقها الرأسي).

(Logical Framework (logframe))

يعرض العمود الثاني والثالث من المصفوفة المؤشرات المقابلة ومصادر معلوماتها، أما العمود الرابع

يقدم افتراضات مهمة خارجة عن السيطرة المباشرة للمشروع ولكنها تحتاج إلى ملء كامل من أجل التنفيذ

الناجح، ولا يمكن إنشاء إطار منطقي إلا بعد تحليل شامل للمشاكل والأهداف والاستراتيجيات (Logical Framework (logframe), p. 1).

متى يتم استخدامه؟

يمكن استخدام LFA طوال دورة إدارة المشروع، أي لتحديد المشاريع وإعدادها وتقييمها وتنفيذها ومراقبتها

وتقييمها. إذا تم استخدام LFA لتصوير المشاريع بدلا من كونها آلية قياسية لتصميم المشاريع، فإن لديها

القدرة على التطبيق على نطاق واسع ومرن. (The logframe Handbook، الصفحات 3-4)

من أين تبدأ؟

نقطة الدخول التقليدية هي تحليل المشكلة، ثم تحليل أصحاب المصلحة (تحديد مصالح وإمكانات

الجهات الفاعلة)، وكذا تحليل موضوعي (صورة لتحسن الوضع في المستقبل)، وكذلك اختيار استراتيجية

التدخل المفضلة (مقارنة "سلاسل الأهداف" المختلفة). (The logframe Handbook, pp. 3-4)

من يجب أن يشارك؟

يجب دائما اعتبار تخطيط المشروع وإدارته مهمة جماعية. وهذا يتطلب إعطاء أصحاب المصلحة الرئيسيين الفرصة لتقديم مدخلات لعملية. من الناحية المثالية، يتم تطوير LFA في عملية تشاورية، تشمل SECO والشركاء المنفذين ويفضل العملاء / المستفيدين. (The logframe Handbook, pp. 3-4) ما الذي يجب مراعاته أيضًا؟

لضمان التنفيذ الناجح لمشروع ما بشكل كافٍ في مرحلة التخطيط، يجب استكمال LFA بما يلي:

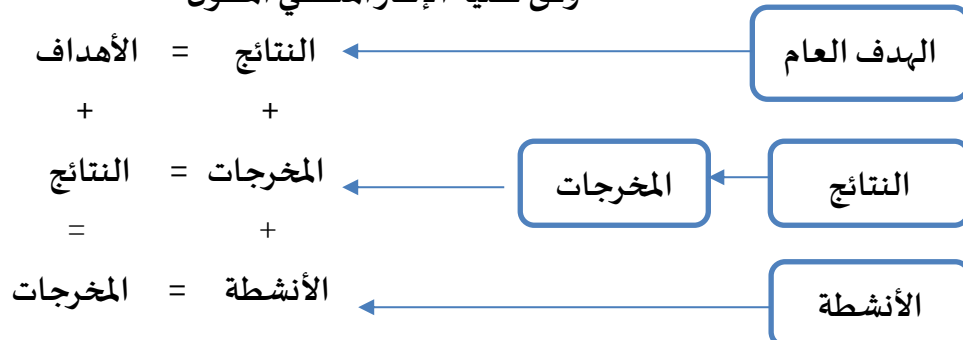
- تقييم المنظمة (المنظمات) المنفذة ، على سبيل المثال القدرات ، والكفاءة ، والمصالح ، وتقسيم العمل
- تقييم السياق المؤسسي ، على سبيل المثال دور وسياسات واستراتيجيات أصحاب المصلحة المعنيين في القطاعين الخاص والعام.

- دراسات السوق ودراسات العناية وما إلى ذلك، حسب الاقتضاء. (The logframe Handbook, pp. 3-4) من خلال التعاريف المقدمة لتقنية الإطار المنطقي فإننا نستنتج ان هذه تقنية تستخدم في إدارة المشاريع، فهي تربط بين النتائج والهدف العام المسطر للمؤسسة، ومن هذا المنطلق فإن هذه التقنية تستخدم في تقييم نتائج برامج السياسات العامة من حيث قياس درجة الفعالية المبنية أساسا على ربط الأهداف بالنتائج، وعليه بتحديد مؤشرات التقييم وفق معيار الفعالية، فإن صانع القرار يلجأ إلى تبني العديد من التقنيات لاستشراف مدى منطقية عقلانية السياسات العامة من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق سياسة عامة مبنية على الرشادة.

ويهدف تقييم برامج السياسات العامة اتخذنا السياسة العامة التشغيلية في الجزائر كسياسة عامة قطاعية جد مهمة لأنها تحمل طابع اجتماعي ببعد اقتصادي، باعتبار التشغيل علبة سوداء تشكل تهديدا في أي لحظة قد يسبب خلل في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، فتشخيص هذه المشكلة ووضع بدائل وتنفيذها وتقييمها وفق مؤشرات ومعايير دقيقة، فغنها تعطي رشادة واستقرار اجتماعي الذي تبحث عنه الدولة لتحقيق الرفاه.

الشكل رقم (01): تقييم برامج السياسة العامة التشغيلية

وفق تقنية الإطار المنطقي المطول



المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على مجتمعات الممارسة لشبكة الابتكار للتغيير، منهجية الإطار

المنطقي المطول، الابتكار للتغيير. <https://knowledgesouk.org/>

سيتم تقييم برنامج السياسة العامة التشغيلية في الجزائر وفق تقنية الإطار المنطقي المطول:

الأهداف الكلية من البرنامج: (الاجتماعي)

1. تقليل نسبة البطالة
 2. محاربة البطالة عن طريق مقاربة اقتصادية تفضل دعم الاستثمار المنتج المحدث لفرص العمل.
 3. تنمية روح المقاوالتية لاسيما عند الشباب.
 4. تحسين وتعزيز الوساطة في سوق العمل.
 5. تحقيق الاستقرار الاجتماعي.
 6. تحقيق الاستقرار السياسي.
 7. تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي.
- مؤشرات التحقق: (ساحلي، 2016)**

1. قياس نسبة البطالة.
2. تحديد الفترة الزمنية.
3. قياس معدل سوق العمل.
4. مؤشر الاستقرار الاجتماعي من خلال قياس معدل الفقر والأمية والتعلم.
5. مؤشر الاستقرار السياسي من خلال دراسة الأوضاع السياسية الداخلية (التعديل الدستوري، التغيير الحكومي، دور الفاعلين السياسيين).

مصادر التحقق: (ساحلي، 2016)

1. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.
 2. الديوان الوطني للإحصاء.
 3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
 4. منظمات المجتمع المدني.
 5. صندوق النقد الدولي.
 6. وسائل الإعلام.
 7. البرنامج التنموي للأمم المتحدة.
- الافتراضات: (ساحلي، 2016)**
1. واقع الاقتصاد الكلي الوطني والعالمي.
 2. إشراك مختلف القطاعات في التنمية الاقتصادية إلى جانب قطاع المحروقات.
 3. الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في توفير مناصب الشغل.
 4. مدى دستورية وقانونية توفير العمل للمواطنين.
 5. التفاعلات الدولية وانعكاساتها على السياسة الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

الغاية من البرنامج:

1. تطور الإطار الاقتصادي الكلي.
2. ضرورة تعزيز المرفق العمومي للتشغيل من أجل تسيير سوق العمل بكفاءة.
3. خلق مناصب الشغل لدى الشباب من خلال منحهم القروض.
4. توفير مناصب الشغل لدى الفئة المثقفة الحاملين للشهادات الجامعية في المؤسسات الاقتصادية والإدارية.

المخرجات:

1. برنامج تشغيل الشباب 1989.
2. برنامج الإدماج المهني 1990
3. جهاز دعم الإدماج المهني 2008.
4. التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة.
5. عقود ما قبل التشغيل.
6. تشجيع سياسات ترقية العمل المستقل وتنمية روح المبادرة.
- وصندوق المساعدة على تشغيل الشباب (FAEJ).
2. خصص للبرنامج الثاني مبلغ 14.3 مليار دج لتمويل مختلف الجوانب.
3. لا يوجد.
4. أجور محلية.
5. مسيرة من طرف الهيئات التالية: وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية للتشغيل.
6. تمويل من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، منح قروض من قبل البنوك.

المدخلات:

1. الصندوق المشترك للجماعات المحلية (fccc) وصندوق المساعدة على تشغيل الشباب (FAEJ).
2. خصص للبرنامج الثاني مبلغ 14.3 مليار دج لتمويل مختلف الجوانب.
3. لا يوجد
4. أجور محلية.
5. مسيرة من طرف الهيئات التالية: وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية للتشغيل.
6. تمويل من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، منح قروض من قبل البنوك.

النتائج:

تطور سوق العمل من 2014 إلى 2016

المؤسسات والهيئات المدعمة:

1. الهيئات الخاصة لتنصيب العمل
2. إطار عقود العمل المدعم (يتعلق الأمر بالتوظيفات الخاضعة لقانون العمل الجاري مع وجود دعم الدولة في أجور مناصب العمل).
3. جهاز النشاطات المدمجة المهنية

جدول رقم (01): مجموع الوظائف المقدمة (2016/2014)

السنة	المجموع العام للوظائف
2014	479776
2015	487917
2016	488165

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ص: 14.

1. توزيع التشغيلات المدمجة المنشأة في إطار جهاز نشاطات الادماج الاجتماعي:
قطاع النشاط (إدارة، فلاح/غابات، خدمات، التربية الوطنية، صناعة، العدل، الصحة، بناء وأشغال عمومية، الجمعيات، الحرف اليدوية، الخاص):

جدول رقم (02): اجمالي مناصب الشغل والقروض المخصصة (2016/2014)

السنة	اجمالي مناصب الشغل ذكور/اناث	اجمالي القروض المخصصة
2014	512818	39650.00 دج
2015	523348	39730.00 دج
2016	527581	33120،10 دج

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ص: 14.

2. توزيع التشغيلات المدمجة المنشأة في إطار جهاز أعمال المنفعة العامة ذات كثافة في اليد العاملة:
النشاط (تهيئة الأرض، غابات، المياه، صيانة الطرق، الصحة الفلاح، التربية الوطنية، التضامن الوطني، الجماعات المحلية):

جدول رقم (03): اجمالي مناصب الشغل والقروض المخصصة

شهريا و سنويا (2016/2014)

السنة	اجمالي مناصب الشغل للإدماج شهريا	اجمالي مناصب الشغل للإدماج سنويا	اجمالي القروض المخصصة
2014	125248	44827	19444،38 دج
2015	90876	43411	18708،78 دج
2016	98293	34724	14747،53 دج

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ص: 14.

4. حصيلة المناصب المنشأة حسب قطاع النشاط وفقا لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: (موقع وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، 2019، صفحة 13)
- قطاع النشاط (فلاحة، صناعة جد صغيرة، بناء وأشغال عمومية، خدمات، صناعة تقليدية، تجارة، صيد):
- جدول رقم (04): اجمالي المناصب المنشأة (2016/2014)

السنة	مجموع المناصب المنشأة
2014	176315 تمويل مزدوج = الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر + مطور
2015	126152 تمويل مزدوج = الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر + مطور
2016	32045 تمويل ثلاثي = الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر + البنك + المطور

- المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ص: 14.
5. تطور المشاريع الممولة وأثر الشغل للصندوق الوطني للتأمين من البطالة من 2014 إلى 2016:
- (موقع وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، 2019، صفحة 13)

جدول رقم (05): عدد المشاريع الممولة وأثرها على التشغيل (2016/2014)

السنة	عدد المشاريع الممولة	أثر التشغيل	الجهة الممولة
2014	18823	42707	تمويل ثلاثي (الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة + البنك + مطور).
2015	15449	37921	
2016	8902	21850	

- المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ص: 14.
6. تطور المشاريع الممولة وأثر الشغل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من 2014 إلى سنة 2016: (موقع وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، 2019، صفحة 14)

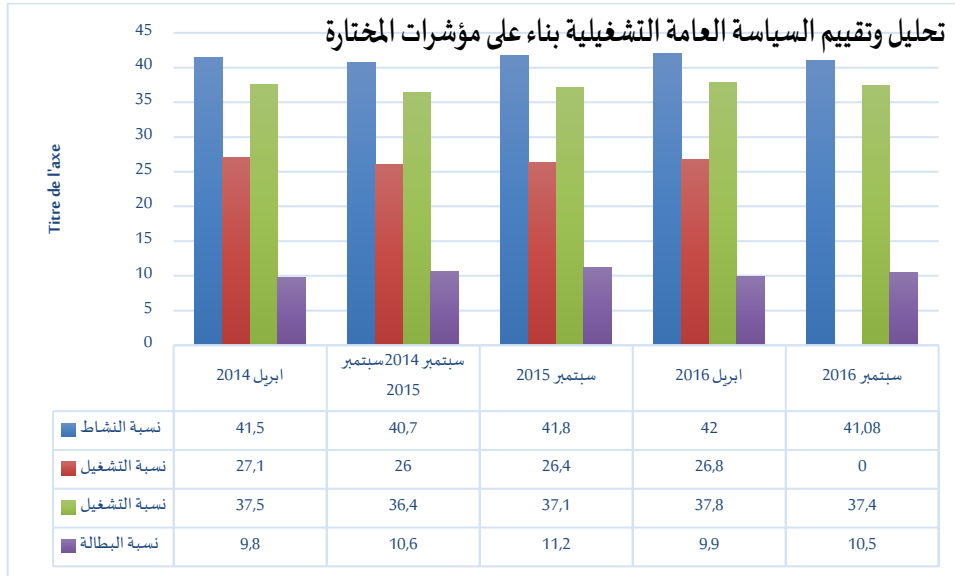
جدول رقم (06): عدد المشاريع الممولة وأثرها على التشغيل (2016/2014)

السنة	عدد المشاريع الممولة	أثر التشغيل	الجهة الممولة
2014	40856	93140	تمويل ثلاثي = الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب + البنك + المطور
2015	23676	51570	
2016	11262	22766	مزدوج = الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب + المطور

- المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ص: 14.
7. المؤشرات: (موقع وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، 2019، صفحة 14).

شكل رقم (02): تحليل وتقييم السياسة العامة التشغيلية

بناء على مؤشرات المختارة (2016/2014)



المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ص: 14.

من خلال تحليل وتقييم السياسات العامة التشغيلية في الجزائر بعد موجة التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية 2011 اتخذت الجزائر مسار الإصلاحات بهدف امتصاص غضب الشعب الجزائري من خلال تقديم العديد من البدائل والحلول الاجتماعية، إلا أنه كانت هذه البرامج اجتماعية ذات بعد اقتصادي أكثر من أنها سياسية، فالواقع الاجتماعي الجزائري يعاني من البطالة خاصة لدى الفئات الشبابية المثقفة وحاملة للشهادات العلمية لأن هناك خلل استراتيجي في البرامج المتخذة منها عدم ملائمة التخصصات العلمية مع سوق العمل، أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وهجرة الأدمغة إلى الخارج بدلا من الاستثمار منها في البيئة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالرغم من ارتفاع سعر المحروقات بعد التذبذبات العالمية، وبالتالي فالبرامج المتخذة تعني من حيث جودة أهدافها وكذلك عدم القدرة على تخصيص واقع سوق العمل مع البدائل، فأين دور الفواعل الأخرى في رسم السياسات العامة خاصة ما يتعلق بالقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، فدور الدولة المتدخلة في السياسات التشغيلية طرح العديد من الإشكاليات في سوق العمل.

4. خاتمة:

ختاما تعتبر عملية التقييم من أهم العمليات التي يلجأ إليها المختصين والباحثين في دراساتهم وبحوثهم العلمية، بهدف تقدير قيمة السياسة أو البرنامج أو الأداء من حيث الأهداف وطرق تنفيذها على أرض الواقع، ثم نتائجها وآثارها سواء كانت سياسية أو اقتصادية وحتى اجتماعية، وأصبح التقييم عملية مهمة حتى لدى صانع القرار في تحديد توجيه السياسات وتفادها، ويضم في جوهره مفاهيم عديدة مترابطة ومتناسقة ومتكاملة في إجراء عملية التقييم لدى المقيّم، منها الفعالية والقياس والكفاءة لتقدير مدى

نجاحة وجدوى هذا الأداء وذلك على مستوى الأثر الرجعي، كما أنه مرتبط بأساليب كمية وكيفية يتم من خلاله قياس مدى فاعلية وفعالية الأهداف المحددة.

إن السياسات التشغيلية التي تبناها صانع القرار ضمن الإصلاحات ما بعد 2011 أدت إلى تباين في نسبة البطالة في الجزائر، بالرغم من وجود التقارير الصادرة من الجهات الفاعلة سواء الوطنية أو الدولية تثبت بأن البطالة في الجزائر في انخفاض، إلا أن الواقع يبين العكس نظرا لعدم تقييم البرامج المخطط لها من قبل الجهات الفاعلة والوصية مع مخرجات سوق العمل، فهي تحتاج إلى المراجعة والتقييم وتبني مقاربة اقتصادية أفضل للخروج من مأزق البطالة، واتخاذ التدابير اللازمة لتنمية روح المقاوالتية وتفعيل دور القطاع الخاص باعتباره الفاعل والشريك الثنائي للدولة لفتح منصب الشغل على المستوى الوطني والمحلي وترقية روح المبادرة والاستثمار في اليد العاملة من خلال الشراكة الجيدة والرشيطة بين التخصصات الجامعية وسوق العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن جهة أخرى فتح المجال للقطاعات الأخرى دون الاعتماد على قطاع واحد من حيث توفير الإمكانات لطالبي العمل على المستوى الزراعي والفلاحي من حيث الإمكانات والقروض مع المتابعة والرقابة في التسيير.

4. قائمة المراجع:

1. Logical Framework (logframe). (s.d.). Récupéré sur extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.sportanddev.org/sites/default/files/2023-01/logical_framework.pdf(27/05/2023)
2. Salirno, R. (s.d.). Question and Answers on Evalution. Récupéré sur file:///C:/Users/pc/Downloads/Basic_concepts_in_evaluation.pdf (03/03/2022)
3. The logframe Handbook. (s.d.). Récupéré sur file:///C:/Users/octopus/Downloads/Logical%20Framework%20-%20User%20Manual.pdf(28/05/2023)
4. الاجتماعي، ا. ا. (s.d.). عرض السياسة الوطنية للتشغيل <https://www.mtess.gov.dz/ar/%d8%b9%d8%b1%d8%b6-%d8%aa9->
5. خالد، م. م. (2018). التشغيل في الجزائر: قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية. *مجلة التنظيم والعمل* (المجلد 7) العدد 1، ص. 10.
6. دادان، م. ع. (2020). تنوع سياسات التشغيل وانعكاساتها على سوق العمل في الجزائر - دراسة احصائية خلال الفترة 1970-2018. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، المجلد 13، العدد 2.
7. زايدي، س. (2017). ديسمبر. (سياسات التشغيل في الجزائر. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*) العدد 13، ص. 188.
8. ساحلي، م. (2016). نماذج تقييم برامج السياسات العامة. محاضرات مقدمة في السياسات العامة، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
9. غيث، م. ع. (2006). قاموس علم الاجتماع. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع.
10. قنديل، أ. (2010). مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي. (إصدار رقم 33)، ص. 27.
11. موسى، ع. ح. (2019). مضامين عملية تقييم السياسات العامة: المعايير والمؤشرات. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية* (المجلد 06) عدد (02)، ص: 166.
12. موقع وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي <http://www.mtess.gov.dz/ar/> (27/05/2023)
13. يزبك، خ. ش. (شباط 2009). تحديد وتطوير مفاهيم المشروع: الإطار المنطقي وتخطيط المشاريع. بيروت: بيروت.